

## خلاصة منتقاة في نقد التصورات من كتاب د. سلطان العميري

- القواعد المنطقية في قسم التصورات بنيت على قاعدتين:
  - غير البدهيات لا تعرف إلا إذا عرفت ماهياتها الكلية.
  - الماهية الكلية لا تعرف إلا إذا عرفت صفاتها الذاتية.
- المناطق يعرفون الحد بأنه قول دالّ على ماهية الشيء، مشتملٌ على مقوماته الذاتية المشتركة والمميّزة، أما علماء المسلمين فيعرفونه بأنه الوصف المحيط المميّز.
- أكد العلماء على أهمية الحدود، و صنفوا فيها الكتب الخاصة، وتعرضوا لها في الكتب العامة، لأنها:
  - 1- تضبط الحقائق الشرعية.
  - 2- تزيل الاشتباه عن الحقائق العلمية.
- الخاصية المعتبرة للحدود عند علماء المسلمين هي الجمع والمنع، دون ما زاد عن ذلك عند أرسطو، وإنما لم يلتزم السلف بالحدود دائماً لأنها ليست مقصودة لذاتها، بل حسب الحاجة. ولأن الجمع والمنع يتحصل بنحو المثال والإشارة، وتدخله النسبة الزمانية.
- الجمع والمنع على درجتين: كلي لا يعلمه إلا الله تعالى، وجزئي يعلمه الناس، وفيه بحث المناطق.
- تسميات الحد الأرسطي: ( الحقيقي )، لأنه يعرف بحقيقة الشيء الذاتية، ( الشئني )؛ لأنه يتوجه إلى الشيء في ذاته لا في اسمه، ( التحليلي )؛ لأنه يتحلل إلى ذاتيات وعرضيات، ( الماهوي )؛ لأنه يعرف بالماهية.
- الحد عند أرسطو وأتباعه يقصد إلى بيان ماهية الشيء وجوهره، ولا يقتصر على التمييز، كما أنه لا يهتم بأفراد الماهية الجزئية المتغيرة، فوافق أفلاطون وسقراط في اعتبار الحقائق بالماهيات الذهنية دون المحسوسات الخارجية، مع أنه لا يشكك في المحسوسات كالسوفسطائية، لكنه لا يعتبرها العلم الصحيح، بل العلم الصحيح هو الماهيات المجردة.
- أصل خطأ السوفسطائية راجع إلى عدم تفريقهم بين الذاتي الإدراكي وبين الموضوعي الحقيقي، فأضافوا الحقيقة الموضوعية إلى الإدراك الذاتي، فقالوا بنسبية الحقيقة، وأنكروا المعرفة المشتركة، فانتدب سقراط وأفلاطون وأرسطو للرد عليهم بفكرة الماهية الكلية المطلقة المشتركة، الخالية من الخواص الجزئية المتغيرة التي أوقعت السوفسطائية في القول بالنسبية.

إذن، اتفق أرسطو ومن قبله مع السوفسطائية على عدم اعتبار المعرفة من المحسوسات لأنها متغيرة، واختلفوا في لجوء السوفسطائية إلى النسبية، ولجوء أرسطو ورهطه إلى الكليات، وفرقوا بين العلم والمعرفة على هذا الأساس؛ فالعلم اليقيني هو المعرفة الكلية، أما الإحساس فهو المعرفة الإدراكية الجزئية الظنية.

وعلى ذلك فالحدود لا تتعلق إلا بالكليات المفيدة العلم، دون الحسيات الجزئية؛ فالكليات هي غاية الحد ومقصده.

- س/ إذا كان مطلوب الحد الوقوف على الذاتيات، فلماذا نقتصر على الجنس القريب؟  
ج/ لأن ذلك تكرر؛ فالقريب يتضمن البعيد.

- زعم المناطق أن غير البدهي لا يعرف إلا إذا عرفت ماهيته، وماهيته لا تعرف إلا إذا عرفت صفاته الذاتية كلها: المشتركة وهي الجنس، والمميزة وهي الفصل! ويرد عليهم من وجوه:

1. أن ما ادعوه ليس من الأمور البديهية، فلا بد فيه من دليل، ولم يذكروا دليلاً.
2. أن واقع الناس يخالف دعواهم؛ فإن كثيراً من الناس حصلوا المعرفة التصورية اليقينية دون معرفتهم بقول أرسطو، سواء من جاء قبله أو بعده.
3. أن حصر طريق المعرفة اليقينية في الذاتيات فقط مخالف لحال النفس البشرية، التي تدرك حصول المعرفة فيها بطرق كثيرة زائدة عما رتبته المناطق من الذاتيات المشتركة والمميزة.
4. أن المناطق كابن سينا والغزالي قد اعترفوا باستعصاء تطبيق قواعد الحد التي ذكروها عن أرسطو، بل اعترفوا أن ذلك فوق قدرة البشر!، ولذلك لم يلتزموا بها في التعاريف التي وضعوها في كتبهم، بل لجأوا إلى الرسوم التي يشترط فيها ذكر الذاتيات!
5. أن الحد الأرسطي لا يهتم بمعرفة الجزئيات المحسوسة، وإنما غايته الوصول إلى معرفة كلية ذهنية، فهو محدود الفائدة؛ لأن معرفة الكليات لا تفيد العلم بالجزئيات، مع أن الجزئيات المعيّنة هي الموجودة حقيقة خارج الذهن! ولأن العلم بالجزئي قد يكون أظهر من العلم بالكلي.
6. احتجاجهم على اعتبار الكلي دون الجزئي بدعوى الثبات في الكلي والتغير في الجزئي غير مقبول؛ فإنهم إن قصدوا بثبات الكلي عدم التغير مطلقاً فهذا باطل؛ فإنه لا يشترط في العلم بالشيء ألا يقبل التغير، بل العلم تابع للمعلوم، فمتى ما تغير المعلوم فلا بد أن يتغير العلم تبعاً لذلك. أما إن قصدوا ثبات

العلم بالشيء تبعا لثبات خواصه، فإذا تغيرت تغير العلم بها، فهذا المعنى يتحقق بالعلم بخواص الأشياء الملازمة لها، دون الحاجة إلى اشتراط الماهية الكلية، وبهذا يتحقق الرد على السوفسطائيين في عدم تفريقهم بين ما يقوم في أنفسهم عن الأشياء وبين ما يقوم في الأشياء نفسها، فأنكروا العلم تبعا للتغير الذي يحصل في نفوسهم، ولو أنهم ربطوا العلم بخواص الأشياء لزال الإشكال .

## ● الأصول الفلسفية للحد الأرسطي:

### الأصل الأول- المبادئ الفطرية:

1- مبدأ الماهية، أي أن كل شيء له ماهيته الخاصة التي لا تتغير، فلا يكون غير ذاته، ولا يكون غيره هو. ويسمى مبدأ الذاتية، والهوية. وأصل إشكال أرسطو فيه هو اعتقاده أن الماهية منفصلة عن الخواص المحسوسة. وقد زعم الوضعيون أن الفيزياء الحديثة تؤيد هذا؛ فالأجسام التي نحس بها جامدة مثلا أثبت العلم أنها مكونة من ذرات متحركة متغيرة!. وهذا منتقد من وجوه:

- أنه خلط بين الموقف الطبيعي والموقف العلمي.
  - أن الاكتشافات العلمية ليس لها نهاية، بل هي متغيرة متطورة، فلا يحتكم إليها مطلقا.
  - أن المكتشفين لم يغيروا تعاملهم مع الأشياء حسب الموقف الطبيعي، بعد اكتشافهم الموقف العلمي، فلم يحاول أحدهم مثلا اختراق الجدار بجسمه لأنه اكتشف أنه مكون من ذرات متحركة!.
- 2- مبدأ عدم التناقض، وحقيقته أن الشيء لا يوجد مع نقيضه.
- 3- مبدأ الثالث المرفوع، وحقيقته أن الشيء لا يرتفع مع نقيضه، فهو عكس السابق.
- 4- مبدأ السبب الكافي، وحقيقته أنه ما من حادث إلا له سبب.

### الأصل الثاني- دعوى وجود الكليات الخمس خارج الذهن:

من المهم قبل نقد هذه الدعوى أن نعلم أن المناطقة يقسمون كلا من الكليات إلى ثلاثة أقسام:

- 1- **منطقي**: وهو ما لا يمنع تصور معناه من وقوع الشراكة فيه. وهذا القسم لم يدع أحد وجوده في الخارج، حتى اليونان.
- 2- **وطبيعي**: وهو المطلق من كل قيد وشرط ثبوتي أو سلبي، فلا يقال: واحد ولا كثير، ولا موجود ولا معدوم. وهذا القسم هو الذي زعم أرسطو وأتباعه وجوده في الخارج، دون القسمين الآخرين.
- 3- **وعقلي**: وهو ما ركبه العقل من القسمين السابقين، فهو مطلق لكن بشرط اتصافه بكونه عاما كلياً. وهذا هو الذي زعم أفلاطون وجوده في الخارج كما ذكر شيخ الإسلام.

وأما **نقد دعوى وجود الكليات في الخارج** حتى مع زعم ملازمتها للجزئيات كما يقول أرسطو فمن وجوه:

أولاً- أنه لا يمكن أن يوجد في الخارج شيء مشترك بين شيئين، ويكون الموجود في أحدهما هو عين الموجود في الآخر؛ فهذا جمع بين النقيضين. ثانياً- أن هذه الدعوى مبنية على عدم التفريق بين ما في الذهن وما في الخارج، مع أن بينهما فروقا ظاهرة:

- الأول: أن الوجود الذهني تابع للخارجي.
- الثاني: أن الوجود الخارجي موضوعي، أي مستقل عن الإدراك، فهو ثابت قبل وجود المدرك وبعده، أما الوجود الذهني فتابع لمزاج المدرك وتفكيره.
- الثالث: أن الوصف بالصواب والخطأ يتعلق بالوجود الذهني دون الخارجي.
- الرابع: أن الوجود الخارجي لا يكون إلا جزئياً، بينما الذهني يكون جزئياً وكلياً.
- الخامس: أن تصور الذهن أوسع مما في الخارج، فالذهن قد يتصور الممتنع والمستحيل ونحوها مما لا يكون في الخارج.
- السادس: لا يكفي لإثبات الإمكان الخارجي عدم تصور الذهن لامتناعه؛ فعدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم الوجدان لا يلزم منه عدم الوجود.

ثالثاً- أنه يلزم من هذه الدعوى إما تجزؤ المعنى الكلي ليكون مع كل فرد، فلا يعود كلياً، وإما تكثر الكلي بتكثر أفراده!.

### الأصل الثالث - التفريق بين الوجود والماهية

لم ينازع أحد في أن الماهية ما في الذهن، والوجود ما في الخارج، لكن وقع النزاع في الشيء المعين: هل تكون ماهيته غير وجوده الخاص أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

- 1- الوجود زائد على الماهية، وهي سابقة عليه. وينسب للمعتزلة.
- 2- الوجود غير الماهية في الممكنات دون واجب الوجود. وهو قول الفارابي وابن سينا.
- 3- الوجود هو الماهية الخارجية، وهو قول الجمهور من مثبتة الصفات.

والمناطق لا بد فرقوا بين الوجود والماهية لسببين:

- 1- أن غاية الحد عندهم بيان الماهية الثابتة دون الجزئي المتغير.
- 2- أنهم يفرقون بين الصفات الذاتية والعرضية، تبعاً للتفريق بين لوازم الوجود ولوازم الماهية.

ومن فروع هذا الأصل القول بوحدة الوجود عند الصوفية، ونظرية الفيض عند الفلاسفة، وتصحيح الرؤية بمجرد الوجود كما عند الأشاعرة.

#### الأصل الرابع – التفريق بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل

فوجوده بالقوة هو استعداده وقابليته للوجود الفعلي، ووجوده الفعلي هو تحقق هذا الاستعداد.

وتبين علاقة هذا الأصل بالحد بقولهم في تعريف الإنسان: حيوان ناطق، فالمتيت والأبكم والمجنون لا يخرجون من هذا الحد؛ لأن اعتبار الحياة والنطق في الحد بالقوة لا الفعل.

#### ● الآثار العلمية للحد الأرسطي:

- أولاً- في التعريف والحدود العلمية:  
وقد ظهر هذا التأثير بعد أبي حامد الغزالي (ت 505هـ)؛ حين أشاع مبدأ عدم الثقة في علم من لا يعرف المنطق!  
ومن آثاره في الحدود العلمية:  
أ- من جهة قواعده:  
1- كثرة الاختلاف؛ بسبب الحرص على ذكر الذاتيات.

2- التطويل بذكر الذاتيات المشتركة، مع عدم إفادتها التمييزاً، فيذكرون أوصافاً غير مؤثرة في الحقائق الشرعية مثلاً، كتعريفهم الخمر بأنه شراب مسكر، فذكر الشراب غير مؤثر في الحكم! وفي مقابل ذلك يُغفلون أوصافاً مؤثرة في الحكم، كالوقت في تعريف الصيام الشرعي؛ فإنه خارج عن ماهية الصوم على قواعدهم!.

3- توهم امتناع حد بعض الحقائق الشرعية تبعاً لاستعصاء الوقوف على أوصافها الذاتية.

4- إغفال تعريف بعض الحقائق الشرعية باعتبارها ضرورية، والضروري لا يعرف حسب قواعد المنطق، ولم ينتبهوا إلى نسبية الضرورة والنظر هنا.

5- الغض من طرق القدماء في تعريف الحقائق الشرعية، كالتعريف بالوصف الملازم، وبالمثال، وبحكمه الشرعي؛ باعتبارها غير مستوفية لشروط المناطقة.

6- التجريد وعدم الواقعية في الحدود الشرعية، ولذلك انتقدوا من عرف النكاح بأركانه الواقعية: الصيغة، والولي، والزوجين، والصداق، وقالوا: هذه أجزاء فعلية لا عقلية، فلا تصلح في الحد.

7- اعتبار أركان الحقائق الشرعية شروطاً خارجة عن الحقيقة، فتكبير الإحرام مثلاً ليست ركناً؛ لأنها ليست من الحقيقة المنطقية للصلاة! وهكذا الإحرام للحج.

ب- من جهة مصطلحاته:

1- مصطلح الحد: زاحم مفهومه المنطقي استعمالته الشرعية السابقة في عهد السلف، ما أوقع بعض المؤلفين في الخلط بين الاستعمالين.

2- مصطلح الماهية: وهو لفظ مولد من "ما" و "هو"، وروي عن أبي حنيفة: إن الله تعالى مائية لا يعلمها إلا هو. وهذا إن صح عنه فليس على اصطلاح المناطقة، بل بمعنى أن الله تعالى يعلم نفسه لا بدليل.

3- الجنس والنوع: معناهما في العربية متحد تقريباً، بخلافه في المنطق، وقد استعملهما علماء الشريعة على المعنى اللغوي دون المنطقي، فلا يصح استعمال حقيقتهم المنطقية في فهم كلامهم.

ت- من جهة أصوله:

1- نفي الصفات الإلهية بشبهة التركيب؛ لأن الحد مركب من الصفات المشتركة والمميزة، والتركيب يستلزم احتياج المركب إلى أجزائه، وإلى من يركبها، ولهذا أثبت الفلاسفة لله تعالى وجوداً بسيطاً خالياً من أنواع التركيب الخمسة: تركيب الوجود والماهية، تركيب الجنس

والفصل، تركيب الذات والصفات، تركيب الصورة والهيولى، تركيب الكمية القابلة للانفصال.

2- نفي القدر المشترك في الصفات بين الخالق والمخلوق، باعتبار أنه موجود في الخارج كما هو معتقد الفلاسفة وبعض المتكلمين، تبعا لقولهم بوجود الكليات في الخارج، فإثبات القدر المشترك يستلزم التشبيه بزعمهم. والحق أن القدر المشترك لا وجود له إلا في الأذهان، فلا يستلزم التشبيه المحذور.

3- تخريج الإرجاء على أصول المنطق، من جهة طلب تعريف حقيقة الإيمان على قواعد الحد الأرسطي، فالإيمان هو التصديق، والتصديق نقيض الشك، فلا يجتمعان، والتصديق يقابل التصور، فهو نوع من العلم، والعلم لا يتفاضل، والتصديق هو ماهية الإيمان، وأجزاء الماهية لا تقبل الزيادة والنقصان، فمنعوا بمثل هذا التفاوت في حقيقة الإيمان، وأخرجوا العمل من مسماه بأنه لو كان جزءا منه لذهبت حقيقته بذهابه، فيصح حينئذ مذهب من يكفر بمجرد الذنوب.